**اولا :- الخصم التجاري** وهو ما يسمح به أو يتنازل عنه البائع للمشتري من الثمن المكتوب على البضاعة  
تقوم بعض الشركات بتحديد أسعار بيع منتجاتها علي أساس إضافة نسبة كبيرة من الأرباح حتى تكون الفرصة أمامها متاحة لأجراء تنزيلات وذلك بهدف : ـ  
1- مجاراة المنشآت المماثلة إذا خفضت أسعارها  
.مراعاة التغيير في الحالة الاقتصادية أو احتمال تغير الطلب علي السلعة 2-  
.في مواسم التخفيضات 3-  
.عند الدخول في أسواق جديدة 4-

.الرغبة في مجاملة بعض الشخصيات أو الجهات المعنية 5-  
6- رغبة بعض الزبائن في المساومة تؤدي الى أن يقوم التاجر برفع سعر البضاعة حتى يحصل على الثمن الذي يريده   
ويحسب الخصم التجاري علي أساس نسبة مئوية من أسعار القائمة ( الكتالوج ) وبذلك يعتبر صافي السعر هو السعر الذي يتفق عليه والذي يتخذ أساسا للقيد في الدفاتر ، أي أن الخصم التجاري يستنزل من الفاتورة والصافي يعتبر السعر المتبادل بين المشتري والبائع سواء تمت العملية بالنقد أو بالأجل .   
الخصم المتفق عليه سوف ينزل من الفاتورة ويقيد الصافي بالدفاتر   
فلو أن المنشأة باعت 80 قطعة سعر الثوب 100 دينار بخصم تجاري 10% يحدد سعر البيع كما يلي :ـ  
8000 قيمة 80 قطعة بسعر 100 للواحد  
بخصم 10% خصم تجاري  
7200 صافي المبلغ المطلوب  
ويجري القيد علي أساس 7200 وليس 8000   
  
**ثانيا :- خصم الكمية المكتسب**   
  
  
هو الخصم الذي يمنح من البائع الى المشتري بقصد تشجيعه على زيادة مشتراتة خلال مده معينة من أساليب البيع أن تلجأ المنشآت الى تنمية المبيعات عن طريق منح خصم يحد علي أساس الكميات المشتراه خلال فترة زمنية محددة .   
تثبت العملية بالقيم الأصلية لأن البائع لا يعرف سلفا ما إذا كان العميل سيشتري الكمية التي تستحق الخصم خلال الفترة المحددة … ومتى حققت المنشأة المشترية شراء الكمية التي تستحق الخصم تقوم المنشأة البائعة بإرسال إشعار خصم دائن بقيمـة الخصم ويعتبر هـذا الخصم بالنسبـة للمشتري ربح ويسمي ( خصم الكمية المكتسب ) أو ( خصم الكمية الدائن ) ولا علاقة لهذا الخصم بأسلوب الشراء سواء تم نقدا أو بالأجل إذ أن حسابه يعتمد علي الكمية المباعة .   
**مثال : ـ**  
اشترت المنشأة من شركة التوريدات بالشروط الاتية لا شيء علي ال1000 وحدة الأولي 3%علي ال 2000 وحدة الثانية 5%علي الـ4000 وحدة الثالثة 7% علي ما زاد  
اشترت 3500 وحدة سعر الوحدة 100دينار فان الخصم يحسب بالشكل التالي  
1000 وحدة سعر 100 قيمتها 100000خصم كمية لا شيء  
2000 وحدة سعر 100 قيمتها 200000 خصم كمية 3% = 6000  
500 وحدة سعر 100قيمتها 50000 خصم كمية 5% =2500  
=8500  
ويجري القيد عند وصول الإشعار من شركة التوريدات كما يلي :   
8500 مـن حـ/ شركة التوريدات  
8500 إلـى حـ/ خصم الكمية المكتسب  
الحصول علي خصم الكمية المتفق عليه من شركة التوريدات بإشعار رقم ,,,  
ثالثا :- خصم الكمية المسموح به   
  
  
يهدف هذا الخصم الى تنمية المبيعات ويعتبر بالنسبة للبائع خسارة ويسمى خصم كمية ممنوح أو خصم كمية مدين   
ولا علاقة لهذا الخصم بأسلوب التحصيل سواء نقدا أو بالأجل … وعند تحديد نصيب كل عميل من العملاء من خصم الكمية الممنوح وذلك عند احتساب مجموع مشترياته آخر العام يجري القيد من واقع إشعار الخصم :ـ  
من حـ/ خصم الكمية الممنوح  
الى حـ/ العميل  
خصم الكمية الممنوح بالإشعار رقم   
مسموحات المبيعات SALES ALLOWANCES  
تظهر حالات يطلب فيها المشتري من المنشأة رد السلعة أو الحصول على خصم جزء من الثمن في صورة مسموحات ومن بين هذه الحالات: وجود عيب في البضاعة المرسلة أو عدم اتفاقها منع المواصفات … الخ  
ويعتبر المبلغ المسموح به بمعرفة البائع للمشتري من وجهة نظر الأول خسارة ومن ثم يكون الحساب مدينا باسم ( حساب مسموحات المبيعات ).  
ويتم القيد المحاسبي كما يلي:  
… من حـ/ مسموحات المبيعات  
… الى حـ/ العميل  
إثبات ما سمحنا به للعميل بموجب الإشعار رقم **مسموحات المشتريات**تظهر حالات تفاوض فيها المنشأة المشترية مع الشركة البائعة عدم رد البضاعة المشتراه مقابل خصم جزء من الثمن في صورة مسموحات ومن بين هذه الحالات:   
.وجود عيب بها 1-

.2- اختلافها عن الصنف أو العينة

.3- عدم اتفاقها مع الكمية المطلوبة   
.4-عدم شحنها في الموعد المحدد   
ويعتبر المبلغ المسموح به بمعرفة البائع للمشتري من وجهة نظر الأخير ايراد ومن ثم يكون الحساب دائنا باسم حـ / مسموحات المشتريات  
ويكون القيد  
مـن حـ/ المورد  
إلـى حـ/ مسموحات المشتريات  
قيمة ما سمح به المورد كتنزيل من ثمن البيع  
  
الخصم النقدي ثالثا:-  
وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري لتشجيعه على الدفع في وقت مبكر   
من المعروف أن المنشآت التجارية المختلفة تحدد سعرين مختلفين للسلعة الواحدة، سعرا للبيع الآجل وسعرا آخر للبيع العاجل ، ويكون السعر الآجل أعلى من العاجل للأسباب التالية :-.1- لتعويض التاجر عن حرمانه من استثمار ماله الموجود لدى عملائه الذين يشترون منه على الحساب، فلو انه قبض الثمن فورا لاستطاع أن يستغله في تجارته التي تدر عليه نسبة معينة من الإرباح أو لاستطاع على الأقل أن يودعه بأحد المصارف في حساب إيداع مقابل فائدة معينة ، أو لاستطاع أن يستثمر هذا المبلغ في سيدات تدر عليه فائدة معينة ، أو في أسهم يحصل من ورائها على ربح سنوي.  
2- لتغطية المصاريف التي يتحملها التاجر عند تحصيل المبالغ المستحقة له على عملائه كعمولة التحصيل والمرتبات التي يدفعها للمحصلين وغير ذلك

3- لتأمين المخاطر الناتجة من احتمال توقف بعض العملاء عن دفع بعض ما عليهم بسبب إعسارهم أو إفلاسهم وتكون هذه المبالغ التي يتوقف عن سدادها بعض العملاء بمثابة خسارة بالنسبة للتاجر  
ولهذا كله يرى التاجر أن يتخذ سعر البيع الآجل أساسا لمعاملاته، فإذا استطاع المشتري أن يسدد الثمن في بحر مدة محددة يتفق عليها يقوم البائع باستنزال نسبة معينة من قيمة البضائع المباعة، وكتفي بقبض ما يتبقي بعد الخصم.  
ويسمى الخصم في هذه الحالة خصما نقديا أي الخصم بسبب تعجيل الدفع في خلال فترة معينة  
ويعتبر الخصم النقدي خسارة بالنسبة للبائع ، ولهذا يظهر في حساب وهمي مدين باسم الخصم المدين أو الخصم المسموح به (Discount Allowed ) , بينما يعتبر ربحا بالنسبة للمشتري ولهذا يظهر في دفاتره في حساب وهمي دائن باسم الخصم الدائن أو الخصم المكتسب (Discount Received)

**الفرق بين الخصم التجاري والخصم النقدي**

الخصم التجاري : تخفيض يمنحه البائع للمشتري لحثه على الشراء او الشراء بكميات كبيرة .. وهذا الخصم لا يسجل في دفاتر البائع ولا في دفاتر المشتري حيث تسجل البضاعة بقيمتها بعد الخصم

الخصم النقدي : تخفيض يمنحه البائع للمشتري لحثه على السداد المبكر ويسجل في دفاتر البائع كتكلفة (مدين) ويسمى خصم مسموح به .. وفي دفاتر المشتري كايراد ( دائن ) ويسمى خصم مكتسب

ميزان المراجعة

**ميزان المراجعة من الكشوفات المهمة والاساسية الذي يحضرها المحاسب اما (شهريا او كل ثلاثة اشهر اوكل ستة اشهر)**

**ويفضل تحضير ميزان المراجعة شهري وذلك لاكتشاف الاخطاء ومعالجتها اول بأول**

**فميزان المراجعة يعتبر اداة لقياس التوازن الحسابي وتاكد من صحة تسجيل الحسابات في الدفاتر المحاسبية واثبات العمليات الحسابية خلال فترة معينة**

**ويمكن تقسيم ميزان المراجعة لثلاث اشكال**

**اولا:ميزان مراجعة بالمجاميع**

**وهو كشف يضم الجانب المدين والجانب الدائن بعد تجمع الحسابات في الاستاذ يتم ترحيل المجاميع الى ميزان المراجعة مجموع الحسابات في الطرف المدين في الاستاذ ترحل جانب المدين في ميزان المراجعة وبنفس الطريقة الطرف الدائن**

**ثانيا ميزان مراجعة بالارصدة**

**وهو كشف يضم الجانب المدين والدائن للحسابات في الاستاذ بعد ترصيدها وحسب طبيعتها**

**فلهذا قبل اعداد ميزان المراجعة يجب ان نقسم الارصدة في حساباتنا حسب طبيعتها (مدينة او دائنة)**

**الارصدة المدينة بطبيعتها :**

**ارصدة حسابات الموجودات الثابتة او المتداولة مثل (الاراضي, المباني, السيارات,الصندوق,الاثاث,العدد والادوات,شهرة المحل,العلامات التجارية,المصارف التجارية,المدينون,اوراق القبض,الاوراق المالية 00000000)**

**ارصدة حسابات المتعلقة بالبضاعة (المشتريات ,ومصاريف الشراء والبيع ومردودات مبيعات ومسموحات المبيعات 0000)**

**ارصدة المصاريف الادارية العمومية(الرواتب والاجور,ماء,كهرباء,هاتف)إصلاحات ,أتعاب قانونية)اضافة الى الفوائد المدينة والخصومات المدينة (الخصم الممنوح)**

**الارصدة الدائنة بطبيعتها:**

**حسابات حقوق الملكية (راس المال والارباح الغير موزعة )**

**ارصدة الحسابات التي تمثل التزام على المنشأة (القروض الدائنة, الدائنون ,اوراق الدفع,000)**

**رصيد حساب المصرف الجاري اذا كان السحب على المكشوف**

**ارصدة الحسابات التي تمثل ربحا او ايرادا مثل(ايراد العقارات,ارباح اوراق مالية,الفوائد الدائنة 000)**

**الخصومات الدائنة(الخصم المكتسب)**

**ارصدة حسابات متعلقة بالبضاعة (المبيعات,مردودات ومسموحات المشتريات**

**ثالثا ميزان مراجعة بالكامل**

**في هذا الميزان يتم جمع المجاميع والارصدة لجميع الحسابات وبهذا نعطي فكرة كاملة عن حجم العمليات المالية التي تمت على كل حساب من حسابات الاستاذ**

**وميزان المراجعة هو احد وسائل للتاكد من صحة تسجيل القيود المحاسبية بدفتر اليومية وصحة ترحيلها وترصيدها في الاستاذ**

**وعلى ان يكون جانبي ميزان المرجع متساوي الطرفين المدين والدائن**

فوائد ميزان المراجعة يساعد على عمل القوائم الماليّة: كقائمة الدّخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة حقوق الملكيّة. يعطينا ملخّص عن أرصدة جميع الحسابات في لحظة معيّنة؛ كحسابات العملاء والصّندوق والعديد من الحسابات الأخرى. يساعدنا على التأكّد من صحّة ترحيل العمليّات واكتشاف الأخطاء في عمليّات التّسجيل، وذلك من خلال توازنه وتساويه.



أخطاء ميزان المراجعة كما يمكن وصف ميزان المراجعة بأنه استعراض كافة الحسابات وما يقابلها من أرصدة كما ورد ذكرها في دفتر الأستاذ، وتشترط هذه القائمة المحاسبية وجوب تساوي مجاميع الأرصدة المدينة مع الدائنة؛ للتأكد من عدم وجود أي أخطاء في الخطوات المحاسبية أثناء ترحيل القيود من دفتر الأستاذ وترصيدها، وبالرغم مما تقدّم، فليس من الشرط ضمان عدم وجود أي أخطاء في ميزان المراجعة، وتنقسم الأخطاء إلى عدة فئات يعجز ميزان المراجعة عن الكشف عنها، ومن أهمها: خطأ الإغفال، وخطأ اللجنة، وخطأ من حيث المبدأ، وخطأ في المدخل الأصلي، وخطأ الانعكاس، وأخطاء تعويضية، وخطأ تبديل الموضع. يهتم تقرير ميزان المراجعة بإظهار كافة أرصدة أول المدة؛ أي الفترة المالية المنقضية، كما يكشف عن كل الحركات المدينة والدائنة خلال تلك الفترة، وفي الختام يُظهر الرصيد الختامي بواسطة عملية حسابية تجمع بين رصيد أول المدة وصافي رصيد حركات الفترة. عناصر ميزان المراجعة المدين المدين (receivable) هو ذلك الحساب التي يتطلب من المشتري سداد قيمته إلى البائع بدل خدمات أو بضائع قدمها الأخير للأول، وتجري هذه العمليات غالباً تجارياً من خلال إصدار فاتورة حساب، وتقديمها للمشتري بمختلف الوسائل الإلكترونية كوسيلة للمطالبة بسداد مبلغ مستحق عليه. الدائن ويشير الدائن (creditor) إلى الشخص أو الحساب المطلوب دفع مبلغ مالي معين له من المدين مقابل خدمة أو سلعة قدمها، وغالباً ما يكون الدائن عبارة عن شخص أو مؤسسة أو حكومة، ويشير المصطلح بشكل عام إلى أنّ الدائن صاحب رأس المال، وتتفاوت الطرق أو الأوساط المالية التي يقدمها صاحب الدين للإشارة إلى صفة الدين الذي استلفه المدين، فقد يكون سنداً أو رهناً بغض النظرقصر أو طول أجله. الحسابات يتضمن عنصر الحساب في ميزان المراجعة ذكر كافة مقتنيات الشركة من أصول ثابتة، وموردين، وصندوق، ومخزون، بالإضافة إلى إظهار أوراق الدفع، والإيرادات، والمصروفات، بشقيها التشغيلية والعمومية، ووضع القيمة المالية لكل منها في الخانة المناسبة لها سواء كانت مدينة أو دائنة.  
  
إقرأ المزيد على موضوع.كوم: <http://mawdoo3.com/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1_%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A9>